

Distr.: General
21 September 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة الثالثة والسبعون
جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والسبعين

المعقودة في قصر الأمم في جنيف من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

المحتويات

الصفحة

٢ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والسبعين	أولاً -
٢ الموجز الذي أعده الرئيس	ثانياً -
٨ المسائل التنظيمية	ثالثاً -
		المرفقات
١٠ مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية كي ينظر فيه	الأول -
١٢ جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة	الثاني -
١٣ الحضور	الثالث -



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-16333(A)



* 1 6 1 6 3 3 3 *

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها الفرقة العاملة في دورتها الثالثة والسبعين

تقييم أنشطة الأونكتاد (البند ٤ من جدول الأعمال)

إن الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية،

- ١- تؤكد أهمية عمليات التقييم المستقل الجارية في الأونكتاد للإسهام في تحسين تنفيذ برامج الأونكتاد ومشاريعه، وتبادل المعلومات والتعلم، وتثني على مساعي الأمانة في هذا الصدد؛
- ٢- تشدد على قيمة إشراك الدول الأعضاء في جميع عمليات التقييم باعتبار ذلك نموذجاً فريداً قائماً على المشاركة يدمج الدول الأعضاء في التقييمات بواسطة خبرتها وأفكارها بشأن ولايات الأونكتاد؛
- ٣- تدعو إلى المساهمة، على نحو مستدام ومنهجي، في تمويل التقييمات الجارية في الأونكتاد.

ثانياً- الموجز الذي أعده الرئيس

ألف- الإجراءات

- ١- عُقدت الدورة الثالثة والسبعون للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في جنيف، بسويسرا، في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

باء- البيانات الافتتاحية

- ٢- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي. وأدلى ببيانات ممثلو الوفود التالية: جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وجزر البهاما باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وناميبيا باسم المجموعة الأفريقية؛ والاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ واليابان باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وبربادوس باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة؛ والصين؛ والمغرب.
- ٣- وعرض نائب الأمين العام للأونكتاد أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام ٢٠١٥، وسلط الضوء على ثلاثة جوانب هي تخصيص موارد التعاون التقني، وأداء التعاون التقني، ومسألة تعبئة الموارد.
- ٤- وفيما يتعلق بتخصيص موارد التعاون التقني، لاحظ نائب الأمين العام أن مجموع النفقات ارتفع، في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢ في المائة، فبلغ ٣٩,٦ مليون دولار، خصصت نسبة ٥٧ في المائة

منها للنظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي. وازدادت حصة أقل البلدان نمواً من مجموع نفقات التعاون التقني من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى نسبة قياسية قدرها ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٥.

٥- وفيما يتعلق بأداء التعاون التقني، سلط نائب الأمين العام الضوء على الأدوات القليلة التي بدأ العمل بها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بهدف تعزيز الشفافية، ولا سيما مجموعة أدوات الأونكتاد، التي تقدم إلى البلدان المستفيدة والجهات المانحة قائمة منتجات الأونكتاد الرئيسية المتاحة، وقاعدة بيانات طلبات التعاون التقني الرسمية. وشدد نائب الأمين العام على ممارسات الإدارة القائمة على النتائج المعتمدة لدى وضع مشاريع التعاون التقني الجديدة، والدور القيادي الذي يؤديه الأونكتاد في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، مشيراً إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المتوقع إنشاؤه لتعزيز دور المجموعة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٦- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، شدد نائب الأمين العام على أن إجمالي المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية للأونكتاد قد انخفض بنسبة ١٢ في المائة، فبلغ ٣٤,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة لانخفاض المساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي والبلدان المتقدمة. بيد أن المساهمات المقدمة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية - لا سيما المستخدمة لتمويل أنشطة في الدول المساهمة والممولة من القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية - ازدادت بنسبة ٩,٥ في المائة على مدى عام ٢٠١٤، فبلغت رقماً قياسياً قدره ١٧,٦ مليون دولار، وهو ما يمثل بالتالي أكثر من نصف مجموع المساهمات في الصناديق الاستئمانية. ويشكل تراجع المساهمات مصدر قلق، خاصة وأن مستوى الطلب على المساعدة التقنية للأونكتاد أخذ في الارتفاع. وعلى وجه التحديد، تلقى الأونكتاد، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ما يعادل ٧٠٧ طلبات للمساعدة التقنية، ولم يتحقق التمويل إلا لما يعادل ٥٨ في المائة منها فقط. ولكي يتسنى تلبية نسبة ٤٢ في المائة المتبقية، يحتاج الأونكتاد إلى تعبئة مبلغ إضافي قدره ٤٠,٣ مليون دولار. وتتفقد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يرتفع بقدر أكبر مستوى الطلب على المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد. لذا دعا نائب الأمين العام جميع الدول الأعضاء إلى دعم تعبئة موارد الأونكتاد وضمان فعاليتها بواسطة الدعم الملموس من جانب الجهات المانحة.

٧- وأخيراً، لاحظ نائب الأمين العام، فيما يتعلق بالتقييمات الخارجية، أن التقييمات أساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد أن الأونكتاد يولي أولوية لمهمة التقييم عن طريق وحدة التقييم والرصد، التي قامت مؤخراً بتوحيد إجراءاتها وفقاً للمبادئ التوجيهية وللمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة (عن الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦)، شدد نائب الأمين العام على ضرورة أن يتابع مديرو البرامج تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التقييم وذلك بوضع خطط عمل منهجية

والاستفادة من الدروس المستخلصة من التقرير التوليقي السنوي. وشدد على نقص التمويل اللازم لأنشطة التقييم، مشيراً إلى أن الأونكتاد لم يتلق أي تمويل إضافي للتقييمات في أعقاب تبرع حكومة النرويج بمبلغ ١,١ مليون دولار، وهو مبلغ استخدم بالأساس لتمويل أنشطة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤. وأكد أنه قد يتعين، في حال عدم توفر هذا التمويل، إيقاف العمل بنموذج الأونكتاد المتمثل في إشراك مندوبي الدول الأعضاء في عملية التقييم. وختم نائب الأمين العام قائلاً إن توافق الآراء الواسع بشأن فوائد تقييمات البرامج الفرعية ينبغي أن يكون مدعوماً بتمويل من خارج الميزانية، حتى يتسنى استمرار الممارسات الجيدة القائمة المتعلقة بالتقييمات.

٨- وفي البيانات التي أدلت بها الوفود، شدد جميع الممثلين على أهمية التعاون التقني باعتباره دعامة أساسية من دعائم عمل الأونكتاد وأهمية تأزر هذه الدعامة مع الدعامين الآخرين، كما شددت على قدرة الأونكتاد، عقب دورة المؤتمر الرابعة عشرة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٦، على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بتخصيص موارد التعاون التقني للأونكتاد، أعربت أغلبية الوفود عن القلق إزاء انخفاض مساهمات البلدان المتقدمة في الصناديق الاستثمارية في عام ٢٠١٥. وطلبت إلى البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء في التنمية زيادة الدعم المالي كي يتسنى للأونكتاد أن يضطلع بولايته على النحو المبين في اتفاق نيروبي (Nairobi Maafikiano).

٩- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن الاتحاد الأوروبي، مع الدول الأعضاء فيه، يقدم من المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر مما تقدمه سائر الجهات المانحة مجتمعة. وفيما يتعلق بالمخصصات المحددة المقدمة إلى الأونكتاد من الاتحاد الأوروبي، فإن انخفاض الموارد يعزى إلى انتهاء دورات المشاريع وإلى التحديات التي ووجهت في سياق الاتفاق الإطاري المالي والإداري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

١٠- وفيما يتعلق بأداء التعاون التقني، أثار أحد المندوبين مسألة ما إذا كان من المناسب إدراج الخدمات التي تشتريها البلدان المستفيدة ضمن إطار المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد.

١١- وأشاد ممثلاً مجموعتين إقليميتين بدور الأونكتاد في تنفيذ ممارسات الإدارة القائمة على النتائج. وشدد ممثل مجموعة إقليمية على أن الإدارة القائمة على النتائج لا يمكن أن تنطبق إلا على دعامة التعاون التقني للأونكتاد.

١٢- وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أهمية تناول مسألة المساواة بين الجنسين في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد.

١٣- وأشادت أغلبية الوفود بعمل الأمانة على إنشاء قاعدة بيانات جديدة خاصة بطلبات التعاون التقني الرسمية. وقدم ممثلو بعض المجموعات الإقليمية اقتراحات من أجل المضي في تحسينها، بما في ذلك إتاحتها بجميع اللغات الرسمية، وإدراج المعلومات الأساسية والأهداف لكل طلب، وإضافة لوحة لإجراء تقييمات أولية قبل نشر الطلب (بما في ذلك، على سبيل المثال،

تقييم التناسق مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية، والنتائج المتوقعة في الأمد الطويل أو استراتيجيات الاستدامة، ونوع المساعدة التقنية المطلوب تقديمها). وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى التحديات في استخدام قاعدة البيانات، ذلك أن العديد من الجهات المانحة تتخذ قرارات المساعدة التقنية إما على مستوى البرامج أو على مستوى البلدان. ويتعين على المستفيدين المحتملين التأكد من أن الطلبات محدثة وفقاً للخطط الإنمائية الوطنية وأن الجهات المعنية على جميع المستويات على علم بالأمر.

١٤- واتفقت جميع الوفود على الحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد. وأوصى أحد المندوبين بأن يوسع الأونكتاد قاعدة التمويل، وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الأونكتاد ينبغي أن يواصل تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بسبل منها آليات التمويل الجماعي، بغية زيادة الآثار على المستوى القطري. وأعرب الممثل عن تقديره للأونكتاد لإعطائه الأولوية لأقل البلدان نمواً، وطلب إلى الدول الأعضاء تعزيز المساهمات في صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

١٥- وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الشفافية والكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها، إلى جانب الاستدامة وإمكانية التنبؤ، ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية للتعاون التقني المقدم من الأونكتاد.

١٦- وفيما يتعلق بآليات التمويل البديلة، أشار ممثلاً مجموعتين إقليميتين إلى أن اتفاق نيروبي حدد دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية، بما في ذلك التعاون المقدم في شكل تمويل، واقترحا استخدام توصيفات جديدة عوضاً عن التسميات التقليدية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية، من أجل تجسيد هذا الطابع البديل الممكن الذي تتسم به المساعدة الإنمائية. وشدد أحد المندوبين على أن ارتفاع مستوى المساهمات المقدمة من البلدان النامية في عام ٢٠١٥ ينبغي أن ينظر إليه كظاهرة دورية وليست هيكلية، وأن فرض أي نظام حصص على مساهمات البلدان النامية لن يكون مقبولاً.

١٧- وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أنه بالرغم من أن المساهمات غير المخصصة من شأنها أن توفر قدرأ أكبر من المرونة للأونكتاد، فإن المشاريع المخصصة تشكل القاعدة وليس الاستثناء بالنسبة إلى العديد من البلدان المانحة، إذ يشترط المشرع أن توجه أموال التنمية نحو المجالات الإنمائية ذات الأولوية وأن تركز المعونة من أجل التجارة على هدف محدد بما يكفي ليتسنى قياس آثارها وفعاليتها على الفور.

١٨- ورأى أحد المندوبين أن اتفاق نيروبي منح الأمانة إرادة سياسية قوية واتجاهاً مفاهيمياً يركز على التنمية المستدامة. وعلى هذا النحو، يمكن للأونكتاد أن ينظر إلى التعاون التقني ليس من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الجزأة والمحدودة بل بطريقة شاملة تضم المسائل الأفقية مثل الهجرة وحقوق الإنسان وتغير المناخ في جملة أمور أخرى.

١٩- وتناول نائب الأمين العام عدداً من المسائل التي وردت في البيانات التي أدلت بها الوفود. وبخصوص القلق إزاء شراء البلدان المستفيدة للخدمات المقدمة، أشار إلى أنه ينبغي إدراج ذلك ضمن التعاون التقني، وأبرز أن الطلب على الخدمات حالة إيجابية بالنسبة إلى منظمة دولية، إذ يبرهن عن اهتمام من البلدان المستفيدة سببه آثار الأنشطة وفوائدها. وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، كانت برامج التعاون التقني للأونكتاد تهدف إلى دعم تمكين النساء اقتصادياً وتعزيز فرصهن وقدراتهن على المشاركة في التجارة. وستحسّن قاعدة البيانات المتعلقة بطلبات التعاون التقني استناداً إلى التوصيات المقدمة في الاجتماع، وستكون الأمانة ممتنة لإجراء حوار مع الجهات المانحة على مستوى العواصم لتحديد مجالات الاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك، سيكرس إطار الإدارة القائمة على النتائج في جميع ميادين عمل الأونكتاد، وسيطبق في الأعمال البحثية وفي الآلية الحكومية الدولية، تمشياً مع التوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة. وسوف يسترشد الأونكتاد بالدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢٠- وسلط نائب الأمين العام الضوء على جهود الأمانة في سبيل توسيع قاعدة المانحين والوصول إلى أساليب التمويل المبتكرة. وأيد اقتراح التعاون بين الوكالات وآليات التمويل الجماعي، وشجع الجهات المانحة على توجيه رسائل مماثلة ومنسقة إلى جميع المنظمات الدولية التي يوجد مقرها في جنيف وفي أماكن أخرى. وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، شجع نائب الأمين العام الجهات المانحة على الاستجابة بسرعة إلى المطالب المحددة المقدمة من هذه البلدان عن طريق دعم الآليات التي تعاني حالياً نقصاً في التمويل. وفيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بالتمويل، أشار إلى طبيعة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد فيما يخص قضايا السياسة العامة، حيث توجد حاجة إلى المساعدة التقنية المستمرة لرؤية أثر توصيات الأونكتاد المقترحة بشأن السياسة العامة على الأطر المؤسسية والتنظيمية في البلدان المستفيدة. لذا فإن الأونكتاد في حاجة ماسة إلى أموال متواصلة ويمكن التنبؤ بها من خارج الميزانية ليتمكن من تخطيط أنشطة مساعدته التقنية. وأخيراً، أشار نائب الأمين العام إلى أن تخصيص الأموال ممارسة غير فعالة بالنسبة إلى الأونكتاد، وهي تحول دون حصول البلدان على الموارد المطلوبة. وبما أن الأونكتاد منظمة قائمة على رأس المال، يمكن تنظيم أنشطة لجمع الأموال في جنيف تكون شبيهة بأنشطة الإطار المتكامل المعزز ومبادرات أخرى اعتمدها الوكالات التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسعيًا إلى تحويل الطموحات فعلياً إلى إجراءات يمكن التنبؤ بها، طلب نائب الأمين العام إلى الدول الأعضاء أن تزيد فعالية أنشطة تعبئة موارد الأونكتاد، لا سيما بتحسين التنسيق بين الوفود الموجودة في جنيف والجهات المانحة على مستوى العواصم.

٢١- وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المتعلق بالتقييم، أشاد ممثلاً مجموعتين إقليميتين بالأونكتاد لمستوى التزامه القوي بتقييم البرامج، وشدد على أهمية استخدام التقييمات والدروس المستفادة من أجل تحسين المساءلة واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وإرشاد العمليات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أحاطا علماً مع التقدير بالنتائج الإيجابية لتقييم مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي من حيث السياسة الجنسانية.

٢٢- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ثلاث نقاط رئيسية من تقرير الأمين العام عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة. أولها أن عدة تقييمات أبرزت أن نطاقات المشاريع كانت واسعة نسبياً، مما يدل على أن اتباع نهج أكثر تركيزاً ربما أحدث أثراً أكبر. والنقطة الثانية أن بعض التقييمات أشارت إلى ضرورة تعزيز الشراكات مع منظمات دولية أخرى، في حين استحدث أحد المشاريع شراكة مجدية من حيث التكلفة بين القطاعين العام والخاص مع رابطات مدارس الأعمال. أما النقطة الثالثة فهي أن تقييماً آخر خلص إلى أن من الممكن توسيع آثار عمل الأونكتاد بل مضاعفتها بحيث تشمل عدداً أكبر من المستفيدين بإضافة دورات تدريبية على الإنترنت وإتاحة التعلم من بعد.

٢٣- وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أهمية مراعاة المساواة بين الجنسين بصورة منهجية في تصميم المشاريع وتنفيذها، وسلط الضوء على بعض الدروس المستفادة من تقارير التقييم. وأولاً، رحب الممثل بالنهج الذي يتبعه مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي في رصد وإبلاغه الماليين. وإذ شدد الممثل على أهمية الشفافية والمساءلة، فقد شجع الأونكتاد على تحسين الشفافية المالية لجميع المشاريع وجعل هذه الممارسة الجيدة قاعدة في إدارة المشاريع. ثانياً، وبالإشارة إلى نتائج التقييم الأخرى، طلب الممثل أن ينظر الأونكتاد في تنوع الشركاء المتعاونين والجهات المانحة المتعاونة عن طريق ربط الصلات مع القطاع الخاص، وتنويع مصادر التمويل، واستخدام نهج مبتكرة أخرى لتمويل المشاريع. ولاحظ الممثل مع التقدير نجاح مشروعين في التعاون مع مشاريع أخرى أو منظمات أخرى، وشجع برامج الأونكتاد الأخرى على تعزيز التعاون والتآزر مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، تماشياً مع الولاية المسندة في دورة المؤتمر الرابعة عشرة.

٢٤- وفيما يتعلق بمتابعة التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٣، أعرب بعض المندوبين ومثلي المجموعات الإقليمية عن تقديرهم لعمل البرنامج الفرعي، وأشاد أحد المندوبين باستجابته إلى احتياجات المستفيدين.

٢٥- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بارتياح أن تقييم البرنامج الفرعي ٣ أكد أن عمله مفيد ومستجيب إلى احتياجات الجهات المعنية، وأن التقييم قدم إسهامات مادية في جميع مسارات عمل البرنامج. وأشار الممثل مع التقدير إلى أن المنهجيات والأدوات والنهج التي وضعها البرنامج الفرعي ٣ تحظى بالاعتراف بوصفها من المنافع العامة، وشجع البرنامج الفرعي على توحيدها واستنساخها والتعريف بها. وشجع الممثل كذلك استمرار عمل البرنامج الفرعي، لا سيما في مجالات التدابير غير التعريفية، وسياسة المنافسة، وسياسة الخدمات، ومبادرة التجارة البيولوجية، والتجارة والمساواة بين الجنسين، وشجع البرنامج الفرعي على توسيع منهجيته وأدواته لتشمل قطاعات أخرى.

٢٦- وشدد أحد المندوبين على الحاجة إلى موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل دعم عمل الأونكتاد، وهي موارد من شأنها أن تساعد البلدان على التغلب على العقبات التي تعوق توسيع التجارة الدولية. وأخيراً، شجع مندوب آخر البرنامج الفرعي على تعزيز آلية الاتصالات.

جيم - الجلسات غير الرسمية

٢٧- واصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

دال - الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة

١- مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه: استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها (البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٨- وافقت الفرقة العاملة على مشروع مقرر بشأن استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني وتمويلها، وسيُعرض هذا المشروع على مجلس التجارة والتنمية في دورته الثالثة والستين المقرر عقدها في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق الأول).

٢- الاستنتاجات المتفق عليها

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٩- أعدت الفرقة العاملة الاستنتاجات المتفق عليها (انظر الفصل الأول) بشأن تقييم أنشطة الأونكتاد.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٠- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، السيد أوفي بيتري (ألمانيا) رئيساً لها. وانتخبت الفرقة العاملة بعد ذلك السيد مصطفى عابد خان (بنغلاديش) نائباً للرئيس - مقررًا.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣١- أقرت الفرقة العاملة في الجلسة نفسها جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/278). فكان جدول الأعمال كالتالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٣- استعراض أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
- ٤- تقييم أنشطة الأونكتاد
- (أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة
- (ب) متابعة عمليات التقييم: تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٣: التجارة الدولية
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير الفرقة العاملة الذي سيقدّم إلى مجلس التجارة والتنمية
- جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة**
(البند ٥ من جدول الأعمال)
- ٣٢- أقرت الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين (انظر المرفق الثاني).
- دال- اعتماد تقرير الفرقة العاملة الذي سيقدّم إلى مجلس التجارة والتنمية**
(البند ٧ من جدول الأعمال)
- ٣٣- وفي الجلسة ذاتها، أذنت الفرقة العاملة للمقرر باستكمال تقرير دورتها الثالثة والسبعين.

المرفق الأول

مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية كي ينظر فيه

استعراض أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
(البند ٣ من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يؤكد مجدداً أهمية دعامة التعاون التقني للأونكتاد، على النحو الذي أعيد تأكيده في اتفاق نيروبي، للمساهمة في التنمية الشاملة للجميع في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ٢- يحيط علماً بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة؛
- ٣- يحيط علماً مع التقدير بالأدوات التي قدمها الأونكتاد، مثل قاعدة بيانات الطلبات الرسمية للمساعدة التقنية الواردة من الدول الأعضاء، مشيراً إلى ضرورة القيام بالمزيد من العمل لجعل هذه الأداة أداة فعالة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بإدراج تفاصيل المقترحات؛ ومجموعة أدوات الأونكتاد، التي تقدم إلى المستفيدين والجهات المانحة لمحة عامة شاملة عن المنتجات الرئيسية للأونكتاد؛
- ٤- يعرب عن تقديره لتطبيق الأمانة الإدارية القائمة على النتائج في التعاون التقني للأونكتاد تماشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة؛
- ٥- يعرب عن تقديره أيضاً للجهود الرامية إلى تحسين جودة أنشطة التعاون التقني التي تنفذها الأمانة بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية الأخرى، في سياقات منها مبادرة "توحيد الأداء"، ويشجع الأمانة على تعزيز تصميم وإدارة وتقييم أنشطة التعاون التقني من أجل تعظيم الأثر الإنمائي؛
- ٦- يحيط علماً بزيادة مستوى المساهمات المقدمة من البلدان النامية إلى الصناديق الاستثنائية للأونكتاد، وذلك بالأساس لتغطية مشاريع في بلدانها؛
- ٧- يعرب عن القلق إزاء انخفاض التمويل المخصص من بعض المصادر التقليدية للتعاون التقني للأونكتاد، مما أسفر عن نقص في التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد وعدم إمكانية التنبؤ بهذا التمويل؛
- ٨- يشجع البلدان المتقدمة والشركاء في التنمية القادرين على تقديم مساهمات متعددة السنوات لأغراض التعاون التقني للأونكتاد على القيام بذلك، من أجل تعزيز إمكانية

التمبؤ في سياق تخطيط برامج المساعدة التقنية وتنفيذها وتمكين الأمانة من تلبية طلبات المساعدة التقنية؛

٩- يحيط علماً بأن توفير الأموال غير المخصصة للتعاون التقني ينبغي أن يشمل جميع المنتجات التي يقدمها الأونكتاد في مجال التعاون التقني؛

١٠- يحيط علماً بجهود الأمانة في سبيل التصدي للفجوة في التمويل؛

١١- يشجع الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى التماس شراكات جديدة للتمويل، بسبل منها آليات التمويل الجماعي التي تدعم المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي يقودها الأونكتاد والآليات المبتكرة الأخرى مثل التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- مناقشة بشأن آلية تمويل جديدة لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد
- ٤- استعراض الفرع الخاص بالأونكتاد من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، في ضوء نتائج الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ٥- استعراض العنصر الوصفي للبرامج في مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
- ٦- استعراض سرد برنامج الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، في ضوء نتائج الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والسبعين للفرقة العاملة
- ٨- مسائل أخرى
- ٩- اعتماد تقرير الفرقة العاملة الذي سيقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

المرفق الثالث

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة:

ألمانيا	الصين
أوغندا	غواتيمالا
البرازيل	كندا
بيلاروس	النمسا
زمبابوي	الولايات المتحدة الأمريكية
السنغال	

٢- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد التي ليست أعضاء في الفرقة العاملة:

إثيوبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
الأرجنتين	جنوب أفريقيا
إسبانيا	جيبوتي
إكوادور	سلوفاكيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	السودان
باراغواي	سويسرا
باكستان	شيلي
بربادوس	فنلندا
بلجيكا	كوبا
بنغلاديش	الكونغو
بنن	الكويت
بوتان	مصر
البوسنة والهرسك	المغرب
بولندا	المكسيك
بيرو	ناميبيا
تشاد	نيبال
تونس	نيجيريا
جامايكا	الهند
الجزائر	اليابان
جزر البهاما	اليونان
جزر القمر	

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/WP(73)/INF.1

-
- ٣- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:
دولة فلسطين
- ٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب
منظمة التعاون الإسلامي
-